

Distr.: General
15 February 2022
Arabic
Original: English



مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2600 (2021)، الذي مدد فيه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي حتى 15 تموز/يوليه 2022، وفقاً لقرار المجلس 2476 (2019) الذي أنشأ بموجبه المكتب وطلب إليّ تقديم تقرير عن تنفيذ القرار كل 120 يوماً. ويتضمن التقرير التطورات الهامة التي حدثت منذ تقريرتي السابق (S/2021/828) ويقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية المكتب.

ثانياً - المسائل السياسية والحكم الرشيد (النقطة المرجعية 1)

2 - ما زالت حالة التجاذب تحدد الحياة السياسية في هايتي، حيث تتواصل الخلافات بشأن ترتيبات الحكم الراهنة في البلد. فقد ثبت أن الجهود المبذولة لبناء وحدة أكبر حول مسار مشترك كانت محفوفة بالمخاطر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فيما أدت العوامل الاقتصادية والأمنية المعقدة إلى نقص إمدادات الوقود وإضرابات نقابات عمال النقل على الصعيد الوطني، مما عطل بشدة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء البلد في معظم شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. ولذلك، ما زال يتعين إحراز مزيد من التقدم لتعزيز توافق الآراء بشأن السبل الكفيلة بحل الأزمة السياسية للبلد. علاوةً على ذلك، ما زال العديد من أصحاب المصلحة يشكّك في إمكانية أن تؤدي البيئة السياسية والأمنية الراهنة إلى إجراء الانتخابات في أوانها. فقد أكد رئيس الوزراء، أرييل هنري، في خطابه الموجه إلى الأمة في 1 كانون الثاني/يناير، أن التحديات التي ما زال البلد يواجهها هي ذات طبيعة أمنية وسياسية واقتصادية. وشجّع جميع أصحاب المصلحة الهايتيين، "بمن فيهم المؤيدون للمبادرات البديلة" على "توسيع نطاق توافق الآراء" بشأن الاتفاق السياسي المبرم في 11 أيلول/سبتمبر، أيًا كانت خلافاتهم، وتحديد مسار مشترك للمضي قدماً.

3 - وبعد حل المجلس الانتخابي المؤقت في 27 أيلول/سبتمبر 2021، لم تكتسب المساعي الأولى التي بذلها رئيس الوزراء لإشراك مختلف القطاعات في تشكيل مجلس جديد زخماً كبيراً. وقد امتنعت عدة قطاعات عن تسمية مرشحين لشغل المناصب التسعة في المجلس الانتخابي، مُبرِّرةً ذلك باستمرار تفاقم



الوضع الأمني. وسلّم رئيس الوزراء بضرورة معالجة الحالة الأمنية، وعلى الرغم من هذه النكسات، واصل بذل جهود تواصل بالجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك عن طريق بدء الحوار مع ممثلي اللجنة المعنية بحل الأزمة بأيدي أبناء هايتي (المعروفة باسم مجموعة مونتانا) في 27 تشرين الأول/أكتوبر، والعمل مراراً وتكراراً على إشراك المجموعات السياسية الرئيسية الأخرى، والنقابات العمالية، وجمعيات قطاع الأعمال، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

4 - ونتيجة لهذه المبادرات، وسعيًا إلى الوفاء بشروط الاتفاق السياسي المبرم في 11 أيلول/سبتمبر، كشف رئيس الوزراء في 24 تشرين الثاني/نوفمبر عن حكومة خضعت لتعديل جزئي. وقد وسّعت الحكومة المكونة من 18 عضواً - مع ثمانية وزراء جدد، من بينهم ممثلو المجتمع المدني وأعضاء سابقون في المعارضة السياسية للرئيس الراحل جوفينيل موييز، وتكونوا من إدارات سابقة - نطاق المسؤولية عن خريطة الطريق السياسية والاندماج في السلطة التنفيذية. إلا أن تشكيل مجلس الوزراء أثار بعض الشواغل في أوساط المراقبين، حيث اعتُبر أنه يهْمش عناصر أكثر اعتدالاً داخل الطبقة السياسية في هايتي. وخلال مراسم أداء اليمين في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر رئيس الوزراء، أرييل هنري، أن أهم أولويات الحكومة الجديدة ستكون هي الأمن، والإصلاح الدستوري بناءً على عملية "مشاورة شعبية"، وإجراء انتخابات وطنية ومحلية.

5 - ومع اقتراب موعد 7 شباط/فبراير - المحدد لانتهاء ولاية الرئيس موييز - أعرب العديد من الموقعين على الاتفاق السياسي في 11 أيلول/سبتمبر عن استيائهم من محدودية التقدم المحرز في تنفيذه وأهابوا برئيس الوزراء التعجيل بإنشاء مجلس انتخابي جديد والقيام في الوقت نفسه بزيادة استيعاب الحكومة للجميع. وبدا أن الجهات الأخرى صاحبة المصلحة تشكّك في شرعية الولاية التنفيذية لرئيس الوزراء التي تمتد لما بعد 7 شباط/فبراير، وتؤكد ضرورة إجراء مفاوضات شاملة من أجل التوصل إلى توافق وطني في الآراء يفضي إلى استعادة المؤسسات الديمقراطية بالكامل من خلال إجراء الانتخابات. وظلت المناقشات المتعلقة بما إذا كان يتعين أن تحافظ هايتي على سلطة تنفيذية يقودها رئيس الوزراء لتولي قيادة المرحلة الانتقالية، على النحو المقترح في اتفاق 11 أيلول/سبتمبر، أو أن تختار ذلك النوع من النظام شبه الرئاسي المنصوص عليه في دستور عام 1987، في صدارة النقاش السياسي.

6 - وفي إطار مبادرة إلى تقديم نموذج حكم بديل يتجاوز نطاق الجهود المبذولة بقيادة الحكومة، أطلق مؤيدو مجموعة مونتانا في 12 كانون الأول/ديسمبر مجلساً انتقالياً وطنياً يتألف من 46 عضواً من ممثلين من مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بمن فيهم المغتربون، وذلك لتعيين رئيس مؤقت ورئيس وزراء جديد لقيادة عملية انتقال سياسي مدتها 24 شهراً. وتلا هذا التصرف، في 10 كانون الثاني/يناير، توقيع اتفاق جديد بين مجموعة مونتانا والموقعين على مذكرة التفاهم الوطني، التي تنص على تعيين هيئة تنفيذية مزدوجة، تتألف من رئاسة مشتركة من خمسة أعضاء ورئيس وزراء يعينه المجلس الوطني الانتقالي. ويدعو الاتفاق الجديد أيضاً إلى إنشاء مؤتمر وطني لاتخاذ قرار بشأن إصلاح دستوري محتمل ويتوقع إجراء انتخابات في عام 2024. وقد قُدمت ستة طلبات - اثنان منها لشغل منصب ممثل مجموعة مونتانا في الرئاسة المؤلفة من خمسة أعضاء وأربعة طلبات لشغل منصب رئيس الوزراء - إلى المجلس الوطني الانتقالي في 18 كانون الثاني/يناير. وأعاد رئيس الوزراء تأكيد التزامه بالحوار مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، بمن فيهم مجموعة مونتانا، وأشار إلى أن رئيس الدولة المقبل سيتم اختياره بانتخابات ديمقراطية.

7 - وخلال اجتماع وزاري عُقد افتراضياً في 21 كانون الثاني/يناير بشأن هايتي واستضافته حكومة كندا، أكد رئيس الوزراء أن التصدي لانعدام الأمن وتعزيز سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية شرطان لا غنى عنهما لإجراء الانتخابات. وإذ سَلَّم رئيس الوزراء بضرورة زيادة توسيع نطاق التوافق الوطني بشأن مشروع بقيادة هايتية يرمي إلى استعادة الديمقراطية الانتخابية، أعلن أيضاً أن الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وجماعات المجتمع الريفي والروابط النسائية وأصحاب المصلحة الآخرين سَتُعَيِّن ممثلي كل منها في هيئات الحكم للفترة الانتقالية، تمشياً مع اتفاق 11 أيلول/سبتمبر. ويجدر بالإشارة أن مختلف المشاركين في المؤتمر أشاروا إلى أن البحث عن حل سياسي ناجح في هايتي ينبغي أن يشمل إجراء حوار سلمي وبُناء بين جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بمن فيها ممثلو المجتمع المدني.

8 - وفي أوائل كانون الثاني/يناير، دار نقاش بشأن مدة الولاية المنوطة بالأعضاء العشرة المتبقين في مجلس الشيوخ، وهم المسؤولون الوحيدون الذين يشغلون حالياً مناصب منتخبة في هايتي. ولئن كان بعض أصحاب المصلحة أكدوا أن ولايات أعضاء مجلس الشيوخ انتهت في 10 كانون الثاني/يناير 2022، مُشيرين إلى الدورة الانتخابية المنصوص عليها في الدستور، ذكر آخرون أن فترة الولاية الدستورية لأولئك الأعضاء والتي مدتها ست سنوات من المقرر أن تنتهي في عام 2023، لأنهم كانوا قد استلموا مناصبهم في عام 2017. وقد سُوِّيت المنازعة سلمياً في 10 كانون الثاني/يناير، مما سمح لأعضاء مجلس الشيوخ المتبقين بمواصلة الاضطلاع بولاياتهم والمساهمة في التقليل جزئياً من التوترات السياسية. وفي اليوم نفسه، دعا رئيس الهيئة أصحاب المصلحة الوطنيين إلى اغتنام الفرصة لجعل عام 2022 "عام الحوار والتوافق الوطنيين".

9 - وتزايد اشتداد التحديات السياسية في البلد بسبب انقطاع إمدادات الوقود على الصعيد الوطني في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، عندما حاصرت العصابات الإجرامية محطات الوقود الرئيسية للبلد في بورت أو برنس (المقاطعة الغربية). فقد عمدت أفراد العصابات إلى اختطاف سائقي شاحنات، وإلى تحويل وجهات ناقلات الوقود، وإرغام الشرطة على الانسحاب بإطلاق النار. وإضافةً إلى تأجيج التوترات الاجتماعية والسياسية، أدى الحصار المترتب على ذلك إلى نقص الوقود على صعيد البلد ككل، مما أثار بشدة على الحياة الاقتصادية، وعطل الخدمات الحيوية، بما في ذلك المصارف والمستشفيات وسيارات الإسعاف، علاوةً على عمليات الإغاثة الإنسانية. وبعد أن غيّرت الحكومة موقفها الأمني في المناطق الحاسمة الأهمية، وتعاونها مع الأطراف الفاعلة الرئيسية فيما يتعلق بسلسلة الإمداد بالوقود، لوحظ تحسُّن تدريجي في الوضع بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، حين استأنفت محطات الوقود عملياتها العادية.

10 - وفي أعقاب أزمة الوقود، اتخذ رئيس الوزراء سلسلة من التدابير لنقض سياسة دعم الوقود التي دامت عقداً من الزمن، مما أدى إلى ارتفاع أسعار وقود الديزل، وزيت الكيروسين، والبنزين. وقد خففت الاتصالات الاستباقية والمشاورات التي أجريت مع النقابات العمالية وأوساط الأعمال في الأسابيع السابقة لذلك من حدة الاحتجاجات الشعبية على ارتفاع الأسعار وأدت إلى التخلي بوتيرة تدريجية أكبر عن دعم الوقود. وثمة عامل واضح آخر من العوامل التي أسهمت في ذلك هو تعهّد الحكومة بإعادة استثمار الموارد العامة في الخدمات الاجتماعية، مثل ضبط الأمن والتعليم والصحة، مع تقديم حوافز أخرى لقطاع النقل لإبقاء أسعار النقل العام في متناول الجميع.

11 - وبالنظر إلى غياب مجلس انتخابي مؤقت بتشكيلة جديدة، وإلى ندرة الوقود المتفشية، تباطأت وتيرة أعمال التحضير للانتخابات. غير أن موظفي المجلس الانتخابي الوطني، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الأمم

المتحدة المتكامل في هايتي، واصلوا العمل لتحسين قدرتهم على إدارة البيانات على نحو أفضل ومنع العنف الانتخابي. وتباطأت أيضاً وتيرة التسجيل في بطاقات الهوية الوطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى الرغم من الانخفاض التدريجي في عدد عمليات التسجيل خلال الأشهر الستة الماضية، أدت الاضطرابات الناجمة عن أزمة الوقود إلى هبوط حاد إلى مستوى لم يُسجل ما يعادله إلا خلال فترة الاحتجاجات المتعلقة بالإغلاق الشامل لعام 2019. وفي 21 كانون الثاني/يناير، وفي أعقاب شطب المكتب الوطني لتحديد الهوية الأسماء المكررة من القائمة، بلغ العدد الإجمالي للمواطنين المسجلين 4 844 213 شخصاً، منهم 2 542 387 امرأة. وحتى ذلك التاريخ، أُصدرت 4 154 546 بطاقة هوية. ويجدر بالإشارة أن الحكومة عيّنت في 16 كانون الأول/ديسمبر مديراً عاماً جديداً مكلفاً بالمكتب الوطني لتحديد الهوية.

12 - وعلى الرغم من التقدم الضئيل المحرز على صعيد الانتخابات، واصلت الأمم المتحدة دعمها للمؤسسات الوطنية بهدف زيادة نسبة المرأة في المناصب القيادية ومشاركتها في الحياة السياسية. وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أحد مشاريع أكاديمية القيادة النسائية على إتمام دورة تدريبية في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، مما عزز قدرات حوالي 80 امرأة ممن يتطلعن إلى الترشح للانتخابات المقبلة. وعلاوة على ذلك، وضمن إطار صندوق بناء السلام لمنع العنف الانتخابي، بما في ذلك العنف ضد المرأة، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مباحثات بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بشأن آليات التصدي للعنف الانتخابي والسياسي ضد المرأة وسبل التقليل من القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس في وسائل الإعلام. وجمعت تلك المنتديات الجهات صاحبة المصلحة من المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وأسهمت في تعزيز التنسيق المناهض للعنف والوصم القائمين على نوع الجنس، مع زيادة الوعي بالحوالز التي تعترض مشاركة المرأة في الحياة العامة.

ثالثاً - الحد من العنف (النقطة المرجعية 2)

13 - منذ تقريره السابق، ظل العنف المرتبط بالعصابات يشكل التهديد السائد للأمن في هايتي، حيث تتماهى الجماعات المسلحة في مساعيها إلى توسيع مناطق نفوذها، وبالأخص في منطقة بورت أو برنس الحضرية. وأدى عدم الاستقرار السياسي الناجم عن اغتيال الرئيس موييز في 7 تموز/يوليه إلى تفاقم النزاعات بين العصابات، وإفساح المجال لهذه الجماعات لتأييد أهداف سياسية وتمكين المفسدين من استغلالها لتعزيز مساعيها الاقتصادية والسياسية. ونتيجة لذلك، عززت العصابات موطئ قدمها على الصعيدين الإقليمي والسياسي في المناطق الاستراتيجية في بورت أو برنس وضواحيها، مما مكّنها فعلياً من عرقلة طرق الإمداد الرئيسية ومحطات الوقود في البلد كما نشاء.

14 - وفي تحدٍ صارخ لسلطة الدولة، منع أفراد تحالف العصابات "مجموعة التسعة" رئيس الوزراء من إقامة احتفال رسمي في حي بورت أو برنس في بون روج (المقاطعة الغربية) في 17 تشرين الأول/أكتوبر باحتلالهم المنطقة التي كان من المقرر أن يُقام فيها الحدث. وقيل كذلك إن عصابات مسلحة في منطقة غوناييف (مقاطعة أرتيبونيت) أطلقت النار على رئيس الوزراء في 1 كانون الثاني/يناير خلال احتفال بعيد الاستقلال. وقد أثار الحدث، الذي وصفته عدة وسائل إعلامية بأنه محاولة لاغتيال رئيس الوزراء، قلقاً واسع النطاق وإدانة دولية شديدة.

15 - وفي حي مارتيسان (المقاطعة الغربية) في بورت أو برنس، حيث النزاعات الدائرة بين العصابات محتدمة منذ أكثر من ستة أشهر، ظل المدنيون مستهدفين عمداً وبشكل عشوائي. فقد عمد أفراد إحدى العصابات إلى الهجوم على حافلة كانت تمر عبر الحي وعلى متنها 38 راكباً في 1 كانون الأول/ديسمبر، مما أسفر عن مقتل أربعة رجال وامرأة وإصابة 11 شخصاً آخرين بجروح خطيرة. وفي أحدث التطورات، تم توثيق استعانة العصابات بالقناصة لإطلاق النار عشوائياً على المدنيين في المناطق المتنازع عليها.

16 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في عمليات الاختطاف طلباً للقدية وجرائم القتل العمد، حيث ارتفعت الأولى بنسبة 180 والثانية بنسبة 17 في المائة، مقارنةً بعام 2020، إلى 655 عملية اختطاف و 1 615 جريمة قتل أبلغت عنها الشرطة. وكان الجناة الرئيسيون لعمليات الاختطاف عصابات ناشطة في الأحياء الجنوبية من بورت أو برنس، بما فيها حي مارتيسان وفيلاج دي ديو، وفي ضواحي بلديتي كروا دي بوكيه وتاباري (المقاطعة الغربية). وكثفت العصابات في هذه المنطقة الأخيرة نطاق الهجمات وشدتها، والتي أثار بعضها اهتماماً كبيراً في وسائل الإعلام الدولية. ولم تتج أي فئة اجتماعية من ذلك؛ وكان من بين الضحايا عمال وتجار وزعماء دينيون وأساتذة وأطباء وصحفيون ومدافعون عن حقوق الإنسان ومواطنون أجانب.

17 - وفي إطار التصدي لهذه الاتجاهات، نفذت الشرطة الوطنية الهايتية عمليات معززة لمكافحة العصابات أسفرت عن نتائج محدودة، رغم أنها جديرة بالذكر أحياناً، بما في ذلك اعتقال عدد من زعماء العصابات المعروفين. ثم انتقمت العصابات من ذلك بشنّها هجمات عنيفة ومنسقة على مراكز الشرطة في حي بيرنييه (بلدية بيتونفيل، المقاطعة الغربية) في 15 تشرين الثاني/نوفمبر وفي حي مارتيسان في 6 كانون الأول/ديسمبر. وقد أدى تجدد الاحتجاجات، بوقوع 1 116 حادثاً من الاضطرابات المدنية في عام 2021، أي بزيادة بنسبة 83,3 في المائة مقارنة مع 612 حادثاً في عام 2020، والمهام الإضافية المتعلقة بفترة ما بعد الزلزال، بما في ذلك تأمين المرافق الحكومية ومرافقة المساعدات الإنسانية وتسليم الوقود في الفترة بين منتصف آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر، إلى تحميل الشرطة الوطنية عبئاً يفوق قدرتها على التصدي لأشكال أخرى من الإجرام. وفي غضون ذلك، أدت التدابير المنسقة التي اتخذتها السلطات الوطنية إلى إعادة فتح بعض المدارس في الأحياء التي تعج بالعصابات، كما حدث في حي لا سالين في 10 كانون الثاني/يناير وحي سيتي - سولي في 17 كانون الثاني/يناير.

18 - وقد أكد رئيس الوزراء على ضرورة تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وتحسين فعالية عمليات مكافحة العصابات باتباع نهج أكثر توازناً فيما يتعلق بالمنع وإنفاذ القانون. ومع ذلك، وعلى الرغم من إدخال عدة تغييرات على قيادة هذه المؤسسة، بما فيها تعيين مدير عام مؤقت آخر في 21 تشرين الأول/أكتوبر، وهو ثالث مدير يُعيّن خلال الأشهر الثلاثين الماضية، فإن الجهود الرامية إلى تفعيل استراتيجيات شرطية جديدة - مثل تلك المستمدة من عمليات التقييم الأخيرة لخلية مكافحة الاختطاف ووحدة مكافحة العصابات لدى الشرطة التي أجراها شركاء ثنائيون - ما زالت تصطدم بالعديد من المعوقات التشغيلية واللوجستية والمرتبطة بالموارد. وقد تعهّد رئيس الوزراء بتحسين ظروف عمل الشرطة، داعياً المجتمع الدولي في الوقت نفسه إلى تقديم مزيد من الدعم لمساعي تعزيز القدرات التشغيلية، والتدريب على المهارات، والمعدات. كما أعلن أن وزارات مختلفة ستتخذ مزيداً من التدابير للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية بالتنسيق مع الشرطة الوطنية، بما في ذلك برامج النقد مقابل العمل، والتدريب المهني، والقروض الصغيرة.

19 - وقد تقدّمت عدة مبادرات حكومية ترمي إلى تحسين أمن المجتمعات المحلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من توقُّفها في البداية بسبب الحالة السياسية. فنشر الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تم إقرارها في تموز/يوليه، ووضع الصيغة النهائية لمشروع القانون المتعلق بالأسلحة والذخائر، وإعادة تنشيط جهود الأمم المتحدة المبذولة لمساعدة السلطات الهايتية في وضع إطار شامل للأسلحة والذخائر، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، أعيد تنشيطها جميعاً بتعيين مجلس الوزراء الجديد في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. ويشكّل كذلك تعيين منسق وطني في مكتب رئيس الوزراء لقيادة نهج متكامل يقوم على "لحكومة بأكملها" بشأن إصلاح الأمن والحد من العنف المجتمعي تطوراً جديراً بالترحيب. والتقى رئيس الوزراء أيضاً باللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمرة الأولى في 3 كانون الأول/ديسمبر وحث أعضائها على مواصلة عملهم في التصدي لعنف العصابات بالتواصل مع المجتمعات المحلية.

20 - ودعماً للجهود الوطنية الرامية إلى الحد من العنف المجتمعي، واصلت الأمم المتحدة تنفيذ عدة مشاريع ممولة من صندوق بناء السلام. ففي أيلول/سبتمبر، قدم الفريق القطري إحاطة إلى قيادة الشرطة عن نتائج تقييم احتياجات الشرطة في مجال إدارة الأسلحة والذخائر، بما في ذلك مجموعة مقترحة من المبادئ التوجيهية، وإجراءات التشغيل الموحدة، وأدوات الإدارة. وفي 29 أيلول/سبتمبر، طلبت الشرطة الاستمرار في المشروع، مع التركيز ابتداءً على تعزيز مستودع الأسلحة المركزي وتحسين إدارة تصاريح امتلاك السلاح التي تصدر للمدنيين. وفي حيّ مارتيسان ولاساليين في بورت أو برنس الخاضعين لسيطرة العصابات، أنشئت 13 منصة مجتمعية، أصبحت الآن تضم 274 من قادة المجتمع المحلي (منهم 40 في المائة من النساء و 30 في المائة من الشباب) وذلك لتعزيز المشاركة على المستوى المحلي في جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي لاسالين، اضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بأنشطة عمالية كثيفة وفرت 15 يوماً من الأجور لنحو 1 000 مستفيد (من بينهم 380 امرأة) بحلول نهاية العام. وقُدّم الدعم لجهود الوساطة المبذولة في المناطق المتضررة من العصابات، حيث عقدت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومنظمة المجتمع المدني "لاكولا" عدة اجتماعات مع قادة المجتمعات المحلية لمناقشة مبادرات وقف إطلاق النار. وبدأ خبراء الوساطة أيضاً حواراً في حي فيلاج دي ديو لمناقشة جدوى عودة الذين شرّدهم عنف العصابات.

21 - وتواصل مبادرة تسليط الضوء تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية فيما يتعلق بتحسين فرص حصول ضحايا العنف على الرعاية. فحتى الآن، قُدمت خدمات أساسية متكاملة إلى 194 7 من النساء والفتيات الناجيات من العنف في مقاطعة غراند آنس، والمقاطعة الشمالية الشرقية، والمقاطعة الجنوبية والمقاطعة الغربية. وعلاوةً على ذلك، تم إيصال مبادرات في مجال منع العنف الجنساني إلى 42 025 مراهقة ومراهق. وساعد استكمال تحليل للبيئة القانونية أُجري في كانون الأول/ديسمبر على تحديد الأحكام المتعلقة بالتمييز في القوانين الحالية والتي تسهم في العنف ضد النساء والفتيات. وتواصلت الأمم المتحدة دعم ما تبذله السلطات الوطنية من جهود لتعزيز إطارها القانوني تمشياً مع التوصيات الدولية الداعية إلى منع العنف الجنساني والتصدي له.

رابعاً - الأمن وسيادة القانون (النقطة المرجعية 3)

22 - بعد مرور أكثر من سبعة أشهر على اغتيال الرئيس جوفينيل موييز في 7 تموز/يوليه، لا تزال الصعوبات تعترض التحقيق في هذه القضية ومقاضاة الجناة. فالادعاءات والشائعات الجديدة توجع مشاعر القلق لدى الجمهور واستمرار الجدل بشأن ملابسات عملية القتل. وعلى الرغم من استمرار المشكلات المتصلة بالإجراءات الأمنية المتخذة على مقربة من محكمة بورت أو برنس الابتدائية، والتي تفاقت بسبب تعطل الأعمال عموماً بسبب أزمة الوقود الحادة في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر، فقد تمكن قاضي التحقيق من عقد جلسات استماع مع نحو 30 شخصاً من المشتبه بهم والشهود، من بينهم السيدة الأولى السابقة، مارتين موييز، في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وقد أُلقي القبض على أربعة مشتبه فيهم رئيسيين خارج هايتي منذ تشرين الأول/أكتوبر. ووجهت الولايات المتحدة الاتهام إلى اثنين منهم يوجدان رهن الاحتجاز حالياً في الولايات المتحدة فيما ينتظر الاثنان الآخران تسليمهما من تركيا والجمهورية الدومينيكية، على التوالي. غير أن القاضي المكلف بالتحقيق أعلن في 22 كانون الثاني/يناير أنه سينسحب من القضية، وسط ادعاءات بتورطه في الفساد حملت المجلس الأعلى للقضاء على فتح تحقيق في أمره

23 - ولا تزال التوقعات العامة كبيرة بالنسبة للحكومة لمعالجة الحالة الأمنية المتدهورة في البلد بسرعة، والتي اتسمت بارتفاع كبير في جرائم القتل والاختطاف للحصول على فدية في عام 2021. ولا تزال سلطات هايتي والجهات الشريكة الدولية تحشد قواها لدعم جهود الشرطة المبذولة لمكافحة العصابات وتنفيذ إصلاحات داخلية. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، خصص رئيس الوزراء مبلغاً إضافياً قدره مليون دولار لهذه المؤسسة لدعم عملياتها المتعلقة بمكافحة العصابات بقيادة الاستخبارات، بالإضافة إلى تعيينه رئيساً مؤقتاً جديداً للشرطة الوطنية الهايتية. وفي الوقت نفسه، واصلت عدة وحدات متخصصة تلقي التدريب والدعم اللوجستي من الشركاء الثنائيين، وساهم تنفيذ العديد من التدابير الإدارية في حل المشكلات المتعلقة بحالة الاستياء السائدة في صفوف قوات الشرطة، التي أبلغ عنها في عام 2020 والنصف الأول من عام 2021.

24 - وتسخيراً لهذا الزخم، تعكف الشرطة الوطنية الهايتية في الوقت الراهن على تحديد سائر الاحتياجات العاجلة التي ستُدمج في استراتيجية للاستجابة السريعة قصيرة الأمد بهدف الشروع في إدخال الإصلاحات التي ستسهم في معالجة الثغرات التي تعترض القدرات التشغيلية والإدارية في القوة. ويمكن دعم هذه الإجراءات من خلال إنشاء صندوق مشترك للتبرعات يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارته. وتجري أيضاً صياغة مبادرات ترمي إلى معالجة نتائج تقرير مراجعة الحسابات لعام 2021 الصادر عن المفتشية العامة لوزارة الاقتصاد والمالية عن الإدارة الإدارية والمالية للشرطة. وستُدرج بعض هذه المبادرات في عملية إعداد خطة التنمية الاستراتيجية المتعددة السنوات المقبلة للشرطة الوطنية. وقد اتفق الشركاء، أثناء الاجتماع الوزاري الافتراضي بشأن هايتي الذي استضافته كندا في 21 كانون الثاني/يناير، على تعزيز دعمهم الحالي والمقبل لقطاع الأمن، بما في ذلك الشرطة الوطنية الهايتية، لكي يتسنى لها التصدي لحالة انعدام الأمن في البلد.

25 - وعلى الرغم من مؤشرات التقدم المحرز، لا تزال الشرطة الوطنية الهايتية تعاني من خسائر في ملاك موظفيها. فالتناقص الطبيعي التدريجي للشرطة، الذي يقدر بنحو 1 692 ضابطاً منذ عام 2017، يشكّل تحدياً كبيراً للقوة، التي يبلغ قوامها 15 497 ضابطاً، منهم 1 711 شرطيات، حتى 5 كانون الثاني/يناير 2022، منهم حوالي 10 في المائة كانوا موقوفين عن العمل أو غير نشطين. وما عوّض تلك الخسائر جزئياً هو تخرُّج 631 شرطياً جديداً في 17 كانون الأول/ديسمبر، من بينهم 132 شرطية،

في فوج أكاديمية الشرطة الحادي والثلاثين. ولزيادة عدد النساء اللاتي يتم استقدامهن، أُجريت دورات لبناء القدرات للمرشحات في عدة إدارات في عام 2021 في إطار مشروع لتعميم مراعاة المنظور الجنساني تدعمه كندا. وبعد تخرُّج فوج 17 كانون الأول/ديسمبر، سجّلت نسبة أفراد الشرطة إلى السكان لكل 1 000 نسمة زيادة طفيفة، حيث ارتفعت إلى 1,3 في المائة، ولكنها ما زالت أدنى بكثير من المستوى الدولي البالغ 2,2 شرطي لكل 1 000 نسمة من السكان.

26 - ورغم أداء الأعضاء الجدد في المجلس الأعلى للقضاء اليمين الدستورية في 1 تشرين الأول/أكتوبر، لا يزال النظام القضائي الهايتي يعاني من مواطن ضعف هيكلية خطيرة. فالوتيرة البطيئة لتجديد ولايات القضاة - لم تتجاوز 10 ولايات في شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، بعد انتهاء فترة ولاية نحو 70 في المائة من قضاة التحقيق في البلد في كانون الأول/ديسمبر 2021 - ما زالت تعوق قدرة المحاكم على معالجة القضايا والنظر فيها. وعلاوةً على ذلك، لم تُتخذ إلا إجراءات محدودة للتخصيص لدخول قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية حيز النفاذ في حزيران/يونيه 2022 أو لإشراك الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في المسائل الخلافية المعلقة التي تحول دون إحراز تقدم في إصلاح القضاء.

27 - وبعد أن أعادت الحكومة الجديدة التأكيد أن الحد من حالات الاحتجاز السابق للمحاكمة سيظل في مقدمة أولويات السلطة التنفيذية، أصدرت تعليماتها إلى المدّعين العامّين باتخاذ تدابير لزيادة عدد جلسات الاستماع والتعجيل بتنفيذ القرارات القضائية. وأدى استئناف جلسات الاستماع المتعلقة بمسائل الإصلاحات في الولاية القضائية لبورت أو برانس إلى إطلاق سراح 284 شخصاً، من بينهم 22 امرأة وقاصرين، من أكثر سجون البلد اكتظاظاً، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، ما زالت نسبة الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في السجون مرتفعة للغاية، حيث تبلغ 81 في المائة.

28 - ومن هذا المنطلق، واصلت الأمم المتحدة دعم أعمال المجلس الوطني للمساعدة القانونية وتنفيذ التشريعات الأساسية المتعلقة بالمساعدة القانونية. ففي عام 2021، تولت مكاتب المساعدة القانونية اللامركزية العاملة السبعة 622 قضية، مما أدى إلى 504 حالات إفراج وصدور 118 حكماً بالإدانة. وللاستفادة من هذا الموقف، شارك مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في 21 كانون الأول/ديسمبر، في تنظيم منتدى عن احتياجات الفئات السكانية الضعيفة من المساعدة القانونية. وقد أتاح هذا الحدث، الذي مَوَّل جزئياً من موارد خارجة عن الميزانية مستمدة من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، فرصة حاسمة للجهات صاحبة المصلحة لتعزيز تعاونها وتواصلها وتقديم توصيات لتحسين سبل الحصول على المساعدة القانونية.

29 - وحتى 19 كانون الثاني/يناير، كانت السجون الهايتية تضم ما مجموعه 11 003 سجناء، من بينهم 387 امرأة و 237 فتى و 18 فتاة، وكان إجمالي معدل إشغالها يُقدَّر بنسبة 322 في المائة، مع وجود 9 005 سجناء في انتظار محاكمتهم. وقد ازداد تفاقم مشكلة اكتظاظ السجون، حيث إن بعضها تضم حالياً من السجناء ما يتجاوز طاقتها الاستيعابية المتوخاة بخمسة أضعاف، بنقل مئات من الأفراد كانوا محتجزين في ثلاثة سجون في المنطقة الجنوبية التي تعرضت لأضرار جسيمة خلال زلزال 14 آب/أغسطس. وبسبب أزمة الوقود تحديداً، تدهورت ظروف الاحتجاز في الربع الأخير من عام 2021. فطيلة أزمة الوقود، واجهت سجون البلد البالغ عددها 18 سجناً مشقات لتقديم وجبات الطعام للسجناء وتلبية احتياجاتهم الأساسية، وهو ما أدى إلى عدة حالات من سوء التغذية الحاد. وإضافةً إلى ذلك، أثارت وفاة أحد نزلء السجن الوطني في 17 تشرين الثاني/نوفمبر، قيل إنها بسبب مضاعفات

ذات صلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تساؤلات عن مدى كفاية المعدات الطبية والعاملين في هذا السجن الذي يضم ثلث مجموع عدد السجناء في البلد ولكن عدد العمال الطبيين فيه من بين موظفيه لا يتجاوز 11 عاملاً (عامل لكل 334 سجيناً). وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، أدت محاولة هروب من سجن كروا دي بوكيه إلى وفاة 10 نزلأ وضابط شرطة واحد.

30 - وسعيًا إلى معالجة ظروف الاحتجاز، عيّن المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية بالنيابة، في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، مديراً جديداً للسجون، هو الخامس خلال 11 شهراً، بادر إلى مباشرة العمل مع وزارة الاقتصاد والمالية وغيرها من أصحاب المصلحة، من أجل التعجيل بإعادة إمدادات الغذاء إلى السجون إلى نصابها. ونجحت وزارة الصحة العامة والسكان في تقادي تفشي خطير لكوفيد-19 في السجن الوطني بتطهير زنازات السجون وتطبيق تدابير العزل. ومع ذلك، لم تبدأ بعض الجهود الرامية إلى إطلاق حملة تطعيم شاملة في السجون. وواصل الشركاء التقنيون والماليون دعم سلطات السجون فيما يتعلق بإنشاء مركز بيانات لإدارة الاحتجاز - ليكون أداة أساسية لتسريع معالجة ملفات المحتجزين قبل المحاكمة، وإصلاح سجن بيتي غواف (المقاطعة الغربية)، وهو مشروع بالغ الأهمية من مشاريع البنية التحتية للسجون يرمي إلى التخفيف من حالة الاكتظاظ فيها وقد تأخر تنفيذه بسبب زلزال 14 آب/أغسطس.

31 - ولا يزال الفساد المستشري يشكل عقبة كبيرة تعترض الحكم الرشيد والتماسك الاجتماعي في هايتي. وقد أعد فريق الأمم المتحدة القطري استجابة ذات شقين لذلك عن طريق صندوق بناء السلام ومبادرة أكبر حجماً مع شركاء دوليين رئيسيين آخرين. ويتمثل العنصر الأول في مشروع بقيمة 3 ملايين دولار يتولى كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قيادته بالتنسيق مع الكيانات الحكومية والمجتمع المدني. وينصب التركيز في المشروع، الذي بدأ تنفيذه في كانون الأول/ديسمبر 2021 لفترة سنتين، على تعزيز التماسك الاجتماعي والعلاقات بين الدولة والمجتمع من خلال آليات مكافحة الفساد. ويتمثل العنصر الثاني في عملية يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب خدمات المشاريع، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بهدف تشخيص الآثار السلبية للفساد على السلام والتنمية، وتحديد فهم مشترك للفساد، ووضع الأساس اللازم لصياغة استراتيجية شاملة مشتركة لمكافحة الفساد.

خامساً - حقوق الإنسان (النقطة المرجعية 4)

32 - إضافة إلى توسيع العصابات لنطاق نفوذها، ازدادت انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالعنف المسلح في منطقة بورت أو برانس الحضرية. فقد قُتل أكثر من 500 شخص، من بينهم 40 امرأة وطفلاً لا تتجاوز أعمارهم 5 سنوات، في الفترة من 1 أيلول/سبتمبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر. وقيل أيضاً إن العصابات اتخذت من العنف الجنسي والاغتصاب والاستعباد الجنسي سلاحاً لترويع السكان المحليين وفرض سيطرتها عليهم. فكل شهر، يجري الإبلاغ عن العشرات من عمليات الاغتصاب والاعتداء والاختطاف بحق الفتيات والنساء أثناء عودتهن من المدارس أو استغلالهن لوسائل النقل العام. وكثيراً ما يكون أيضاً الاعتداء الجنسي على الشبان أحد طقوس الإيذان بالقبول في صفوف بعض العصابات. وبالنظر إلى أجواء القهر السائدة في المجتمعات المحلية الفقيرة، حيث يشكل الخوف أحد العوامل المتكررة في حياة أهلها، يعتقد خبراء حقوق الإنسان أن المدى الحقيقي للعنف الجنسي يظل أقل إلى حد كبير مما يُبلغ عنه.

33 - وفي هذا السياق القاتم، ما زالت مؤسسات الدولة تواجه المشاق لتنفيذ النهج التي تضمن سلامة الأشخاص ودعم المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفيما شكّل زيادة في تفويض حماية حقوق الإنسان، عرقلت العصابات إنفاذ القانون حيث تستخدم أحياناً زِيّ ومعدات الشرطة الوطنية الهايتية لارتكاب الجرائم، مثلما وقع أثناء أعمال النهب والحرق التي طالت مركز الشرطة الفرعي في مارتيسان في 6 كانون الأول/ديسمبر، بهدف بثّ البلبلة في أوساط السكان وإدامة انعدام الثقة بالسلطات. وعلاوةً على ذلك، ما زالت الدولة تقتصر على التدابير الكافية لحماية المدافعين المستقلين عن حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم من الأصوات العامة التي تتعرض للتهديد والترهيب. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُعدم صحفيان على أيدي عناصر عصابات مزعومة أثناء تحقيقهما في حوادث عنف مسلح وقعت في ضواحي بلدية بيتيونفيل (المقاطعة الغربية). وإضافةً إلى ذلك، تعرّض أربعة أشخاص من المدافعين عن حقوق الإنسان، وأربعة صحفيين، وقاضٍ، ومحامٍ، وطبيب، وضابط شرطة، للاختطاف أو التهديد أو الترهيب. ولم تتخذ السلطات الوطنية إلا إجراءات قليلة بشأن هذه القضايا.

34 - وفي الوقت نفسه، سجلت المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية شكاوى تتعلق بـ 36 فرداً من ضباط الشرطة ضالعين في انتهاكات لحقوق الإنسان، منها ما لا يقل عن 15 انتهاكاً تتعلق بعمليات قتل أفراد يُدعى أنها غير قانونية. ومن بين هذه التحقيقات، أغلقت ملفات سبعة تحقيقات وقُدمت لاحقاً إلى المدير العام لاتخاذ تدابير تأديبية بشأن المعنيين فيها. وانخفاض عدد التحقيقات المكتملة يمكن تفسيره جزئياً بانعدام الأمن الذي تضررت منه المنطقة المحيطة بمقر المفتشية في وسط مدينة بورت أو برانس، وهو ما يجعل الضحايا والضباط في منأى عن المبنى. ويؤثر أيضاً نقص وسائل التنفيذ اللازمة لإجراء عمليات التفتيش، وتدني مرتبات الموظفين، وعدم القدرة عن توفير الحماية، في قدرة المفتشية في مجال الرقابة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل على الأقل 10 أفراد من ضباط الشرطة في عمليات قتل استهدفتهم، من بينهم 3 ضباط كانوا أثناء قيامهم بواجباتهم. وبالإضافة إلى ذلك، أُصيب 28 ضابطاً بجروح، منهم 15 ضابطاً كانوا أثناء قيامهم بواجباتهم.

35 - ولا يزال القضاء الهايتي يواجه عقبات كبيرة تحول دون تحقيق العدالة بطريقة مجدية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. فعلى الرغم من جهود الدعوة التي يتولى المجتمع المدني ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي قيادتها، لم يُسجل أي تقدم يُذكر في قضايا مجازر غراند رافين (2017) ولا ساليين (2018) وبيل إير (2019) ذات الدلالة الرمزية. ولا يزال المشتبه بهم الرئيسيون في بعض عمليات القتل تلك، بمن فيهم زعيم تحالف عصابة "المجموعة 9"، يتهربون من العدالة رغم حضورهم المسيرات العامة وظهورهم في وسائل الإعلام. وإضافةً إلى ذلك، وخلال عملية سطو في 27 تشرين الأول/أكتوبر على مبنى حكمة بورت أو برنس الابتدائية، أفادت تقارير بسرقة وثائق حساسة تتعلق بالتحقيق في اغتيال مونفيريه دورفال في آب/أغسطس 2020.

36 - ولا يزال السكان المتضررون من عنف العصابات مشرّدين. ففي نهاية كانون الثاني/يناير 2022، كان أكثر من 16 500 شخصاً، منهم حوالي 11 850 من النساء والأطفال، لا يزالون في حالات تشريد ناجم عن العنف من مناطق مثل دِلما السفلى ومارتيسان ووسط مدينة بورت أو برانس، ويعيشون في مواقع مؤقتة، أو مباني عامة، أو مع أقاربهم. وبالإضافة إلى هؤلاء المشرّدين من المناطق الحضرية، ظل أكثر من 100 30 شخص مشرّدين في المقاطعات الثلاث الأكثر تضرراً من الزلزال (غراند آنس، ونيب، والمقاطعة الجنوبية). وفي إطار عملية منسّقة وتشاركية لتقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث، أجرت الدولة، بدعم من

الأمم المتحدة وبقيادة المنسق المقيم والشركاء، تقيماً لحالة حقوق الفئات الضعيفة واحتياجاتهم من حيث الحماية، ولا سيما الأشخاص ذوو الإعاقات، والذين يُعدّون أكثر عرضة من غيرهم لخطر التخلف عن الركب خلال مرحلة التعافي.

37 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت سلطات هايتي، بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية، تسجيل أعداد كبيرة من الهايتيين الذين أُعيدوا إلى أوطانهم من بلدان أخرى في المنطقة. وإجمالاً بلغ عدد الذين تم ترحيلهم جواً وبحراً أكثر من 16 390 مهاجر من أصول هايتية. ومنذ أيلول/سبتمبر، أثارت إعادة المهاجرين الهايتيين إلى وطنهم اهتماماً دولياً كبيراً، جعل وكالات الأمم المتحدة تُصدر بياناً مشتركاً تدعو فيه إلى اتخاذ تدابير في مجال الحماية واتباع نهج إقليمي شامل إزاء هذه المسألة. وقد أدت حالة الهجرة هذه بسلطات الولايات المتحدة إلى إجراء عدة زيارات رفيعة المستوى إلى هايتي والمنطقة، حيث أتاح ذلك فرصاً أخرى للتعاون بشأن الأخذ بنهج مشترك إزاء الأزمة الهايتية.

38 - وعلاوةً على ذلك، رُجّل من لا يقل عن 10 700 من مواطني هايتي براً انطلاقاً من الجمهورية الدومينيكية، من بينهم المئات من الحوامل والمرضعات. وفي الفترة من 8 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر، أوفد رئيس الوزراء، هنري، مبعوثاً خاصاً له إلى الجمهورية الدومينيكية للاجتماع بمجموعة واسعة من كبار المسؤولين وأصحاب المصلحة الدومينيكيين، من بينهم المهاجرون الهايتيون، وجماعات المجتمع المدني، والدبلوماسيون، ورجال الدين من الطائفة الكاثوليكية، وفريق الأمم المتحدة القطري، ولإعادة تأكيد العلاقات القوية القائمة بين البلدين على جميع المستويات.

39 - وفي كانون الأول/ديسمبر، قدمت حكومة هايتي تقريرها الوطني إلى مجلس حقوق الإنسان في إطار الدورة الثالثة المقبلة من الاستعراض الدوري الشامل، الذي سيستعرض حالة حقوق الإنسان في هايتي في أوائل عام 2022. وقد دُعي ممثلون من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والأوساط الدبلوماسية إلى المشاركة في اجتماع تمهيدي لمناقشة الحالة قبل الاستعراض.

40 - واستمرت الجهود الرامية إلى إنشاء مكتب قطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث حظيت بردود فعل إيجابية من الشركاء الوطنيين والدوليين. فافتتاح مكتب قطري من شأنه أن يمكّن من استمرار الدعم المقدم إلى السلطات الوطنية والمجتمع المدني والسكان المحليين لضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها في هايتي.

سادساً - البطالة والشباب والفئات الضعيفة الأخرى (النقطة المرجعية 5)

41 - ما زالت الحالة الاقتصادية في هايتي تثير الجزع. ففي حين أن مستويات الفقر مرتفعة أصلاً، أدى استمرار انعدام الأمن، وعدم الاستقرار السياسي، والتحديات التي تطرحها الحوكمة، والتي استغلّت في الآونة الأخيرة بسبب نقص الإمدادات في جميع أنحاء العالم، إلى فرض ضغوط أخرى شديدة على السكان.

42 - وظلت حالة الاقتصاد الكلي عموماً في البلاد صعبة. فالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2021 يُقدَّر أنه قد انكمش للسنة الثالثة على التوالي، بنسبة 0,9 في المائة (في أعقاب حادّي انكماش بنسبة 3,3 في المائة في عام 2020 و 1,7 في المائة في عام 2019). وقد كان للجوء الحكومة الكبير إلى الاقتراض، الذي يمثّل نحو 80 في المائة من العجز المالي بين الإيرادات والنفقات، الذي اقترن بحالات تعطل سلسلة الإمداد، تأثير مزدوج يتمثل في ضخ مزيد من الأموال في الاقتصاد والقيام في الوقت نفسه

بتقييد فرص الإنفاق. ولذلك، شهد مواطنو هايتي ارتفاعاً في الأسعار مع ارتفاع نسبة التضخم سنوياً إلى نحو 19 في المائة بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2021. غير أن العجز في الحساب الجاري يُقدَّر بنسبة 0,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021، مقارنة بفائض بنسبة 3,4 في المائة في عام 2020.

43 - وقد سعت السلطات إلى معالجة تضاؤل الإيرادات الضريبية واحتواء العجز المالي، المقدَّر بنسبة 2,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. ومن المؤشرات على الضغوط المالية التي تعاني منها الدولة لجوء الحكومة إلى تعديل الميزانية الوطنية للفترة 2021/2020 في أواخر أيلول/سبتمبر، وهو ما أثر سلباً في قدرة الدولة على تمويل تنفيذ خطة التعافي في مرحلة ما بعد كوفيد. ومن المتوقع أن تمكّن الإصلاحات الحكومية لأسعار الوقود التي بدأ العمل بها في 10 كانون الأول/ديسمبر - سعى إجراء آخر إلى المساعدة في معالجة الوضع المالي الضعيف للدولة - من ادخار ما يُقدر بنحو 300 مليون دولار من الإعانات المالية. ويمثل هذا المبلغ ما نسبته 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وثُلث الإيرادات المجمعة تقريباً.

44 - وفي 23 آب/أغسطس، أتاح صندوق النقد الدولي للسلطات الهايتية إمكانية الحصول على حقوق السحب الخاصة بمبلغ يُقدر بحوالي 224 مليون دولار. وقد وفّرت هذه المبادرة إغاثة مالية للحكومة وساعدت في الحفاظ على صافي وإجمالي الاحتياطات الدولية عند 4,9 أشهر من الواردات المتوقعة. ومع ذلك، ونظراً للتعرّش الناجم عن عدم إدخال إصلاحات في مجال الحوكمة وغياب برنامج طويل الأجل مدعوم من الصندوق، فقد نقص الدعم المالي الخارجي منذ عام 2019. فرغم أن النسبة المئوية للقروض المتعثرة في البلد (أو القروض المتأخرة عن مواعيد سدادها) ظلت مستقرة عموماً عند حوالي 7,5 في المائة حتى كانون الأول/ديسمبر 2021، يتعين تقديم مزيد من المعلومات لإجراء تقييم كامل للمخاطر الأساسية الانتمائية والتشغيلية والسوقية ومخاطر نقص السيولة التي تواجهها المصارف المقرضة المحتملة.

45 - وبعد مبادرات الحكومة السابقة في أسواق القطع الأجنبي في عام 2020، والتي أسفرت عن ارتفاع حاد في قيمة الغورد، انخفضت قيمة العملة تدريجياً. ونتيجة لذلك، يعمل صندوق النقد الدولي مع السلطات لتشجيع اتباع مزيد من المرونة في أسعار الصرف، فضلاً عن دعم الإصلاحات التي من شأنها أن تعزّز الحوكمة المتعلقة بالمشتريات العامة. وفي هذا الصدد، أُحرز تقدم في الآونة الأخيرة بإصدار مرسوم جديد بشأن شفافية المشتريات، ينص على اشتراط الإفصاح عن أسماء مالكي الشركات الذين سيستفيدون من اختيار العقود الحكومية.

46 - وواصل فريق الأمم المتحدة القطري، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتباع نهجه الجديد الذي ينصب فيه التركيز على تعزيز قدرات السلطات الوطنية لوضع سياسات عامة متكاملة وتنفيذها بفعالية بهدف التصدي للتحديات الإنمائية المستمرة. وبقيادة نائب الممثلة الخاصة والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، وُحِّدَت سبع وكالات جهودها لدعم فرقة العمل الحكومية فيما يتعلق بتفعيل وتعزيز السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية، الرامية إلى الحد من أوجه انعدام المساواة على الصعد الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي، ومن ثم الإسهام في تعزيز مجتمع أكثر عدلاً وشمولاً. ويجري أيضاً إشراك الوزارات الرئيسية والمؤسسات المالية الدولية في الجانب التمويلي لهذه المبادرة. وبتنسيق عام من اللجنة الوطنية للأمن الغذائي، بدأ الفريق القطري عملية مماثلة لدعم تفعيل السياسة الوطنية للسيادة الغذائية والأمن الغذائي والتغذية.

47 - وبالإضافة إلى ذلك، وسعيًا إلى تشجيع الأخذ بنموذج اقتصادي أكثر فعالية وشمولاً في هايتي، شرع فريق الأمم المتحدة القطري في إجراء مشاورات مع الشركاء الحكوميين المعنيين والأشخاص ذوي الخبرة من الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بشأن خطة التحول الاقتصادي. والهدف العام من ذلك هو صياغة وتنفيذ خريطة طريق للإصلاحات الاقتصادية للمساهمة في الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الأفقية، مع دعم توطيد السلام.

48 - ولا يزال الدعم الموجه إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، ومكافحة التمييز، وإزالة الحواجز التي تحول دون الحراك الاجتماعي يندرج ضمن الأولويات الرئيسية للأفرقة القطرية لضمان استمرار هايتي في التقدم على مسار التنمية المستدامة. واعتباراً من كانون الثاني/يناير، كان من بين المستفيدين من برنامج قيادة الأعمال التابع للمعهد الوطني للتدريب المهني الذي تدعمه الأمم المتحدة 650 فتاة من أشد الأحياء حرماناً، إضافةً إلى 50 شركة تجارية تملكها نساء. إلا أن التمييز الجنساني ضد المرأة لا يزال يثير القلق. وقد كشفت دراسة استقصائية ضمن الإطار الوطني المتكامل لتمويل التنمية المستدامة، صدرت في تشرين الأول/أكتوبر، أن 38 في المائة من النساء كنّ قد أبلغن عن تعرّضهنّ للتمييز أثناء البحث عن فرص عمل.

سابعا - تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والقدرة على الصمود (النقطة المرجعية 6)

49 - لقد أدت أوجه العجز في مجال التنمية، والآثار الطويلة الأمد المترتبة على الكوارث الطبيعية، وتدهور البيئة الأمنية إلى تفاقم ما للبلد من احتياجات إنسانية ملحة. ففي الأشهر الثلاثة التالية للزلازل 14 آب/أغسطس، الذي تشير التقديرات إلى أنه تسبّب في أضرار وخسائر تعادل نسبة 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، قدمت الحكومة وشركاؤها في المجال الإنساني المساعدة إلى حوالي 450 000 شخص في ثلاث مناطق متضررة، على الرغم من الأثر السلبي لندرة الوقود وعنف العصابات على وصول المساعدات الإنسانية في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. بل إن ما يُقدَّر بثلاثي عدد الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني اضطرت خلال هذه الفترة إلى تقليص عملياتها، مما أعاق تقديم المساعدة الإنسانية إلى نحو 700 000 شخص في جميع أنحاء البلد. وإلى غاية تاريخ هذا التقرير، لا تزال فئات كبيرة من السكان المحاصرين في الأراضي الخاضعة لسيطرة العصابات في مواقع يتعرّض على العاملين في المجال الإنساني الوصول إليها.

50 - وفي 21 كانون الثاني/يناير، بلغت نسبة التمويل في إطار النداء العاجل لجمع مبلغ 187,3 مليون دولار الموجه لتقديم المساعدة الغوثية الحيوية إلى الأشخاص الأشد ضعفاً الذين تبيّن أنهم بحاجة إلى المساعدة في المناطق المتضررة ما قدره 43,4 في المائة، بينما لم تتلقَّ خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021 إلا نسبة 28 في المائة من الأموال اللازمة. ومن المتوقع أن يصل عدد مواطني هايتي المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية هذا العام إلى 4,9 ملايين شخص (43 في المائة من السكان)، أي بزيادة قدرها 11 في المائة مقارنةً بعام 2021.

51 - وفي أعقاب الزلزال الذي شهده البلد في آب/أغسطس، تحرك فريق الأمم المتحدة القطري بسرعة لدعم الحكومة في استعادة الخدمات الأساسية. وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر، شرعت وزارة التعليم والتدريب المهني في بذل جهود رمزية تحت شعار "لنعد إلى المدرسة" لمساعدة حوالي 300 000 طفل على استئناف الدراسة تدريجياً في المقاطعات الثلاث المتضررة من الزلزال. وقد مكّنت الجهود المشتركة التي بذلتها وكالات الأمم المتحدة من تشييد فضاءات تعلّم مؤقتة، وتوفير الأدوات المدرسية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي،

وخدمات التحويل النقدي. وتلقت 230 مدرسة على الأقل الدعم في هذه المقاطعات، إلا أن هناك 1 019 مدرسة أخرى لا تزال بحاجة إليه. ولتلبية الاحتياجات في مجال الحماية للذين شردوا بسبب الزلزال، استفاد أكثر من 10 000 فرد من دورة التوعية بشأن منع فصل الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم.

52 - وبقيادة مكتب رئيس الوزراء، القيادة التقنية لوزارة التخطيط والتعاون الخارجي، وبدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، قُدم تقرير عن تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث وذلك خلال ستة أسابيع من وقوع الزلزال، حيث جاء فيه أن احتياجات التعافي قُدرت بنحو مليار دولار: 76 في المائة منه خُصصت للقطاعات الاجتماعية، بما فيها الإسكان، تليها القطاعات الإنتاجية (10 في المائة) وقطاع الهياكل الأساسية (9 في المائة). وبناءً على ذلك التقييم وبدعم من الشركاء، وُضع إطار للتعافي بقيادة الوزارة. وسوف تستضيف حكومة هايتي، بدعم من الأمم المتحدة، حدثاً دولياً رفيع المستوى لإعادة إعمار هايتي يُعقد في 16 شباط/فبراير 2022 في بورت أو برنس لحشد الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة المتكاملة للتعافي من كارثة الزلزال على مدى السنوات الأربع المقبلة. وقد طلبت الحكومة إلى الأمم المتحدة إنشاء صندوق استئماني متعدد الشركاء في إطار عملية إعادة الإعمار بعد الزلزال.

53 - وواصل فريق الأمم المتحدة القطري، بالتنسيق الوثيق مع الحكومة، تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في جميع أنحاء البلد، ولا سيما إلى الأطفال والنساء. وقُدمت خدمات في مجال الصحة الإنجابية إلى 320 141 امرأة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة، والرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها، والتوليد، ورعاية ما بعد الإجهاض، وإدارة شؤون المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر، ساعدت هذه المبادرات في أكثر من 29 535 حالة ولادة، وأدت إلى تقديم 55 193 من الاستشارات السابقة للولادة في الأشهر الثلاثة الأولى من فترة الحمل، وساعدت في خفض عدد حالات الوفاة الناجمة عن مضاعفات الحمل أو الولادة والتي يمكن الوقاية منها. وافتُتح مركز لخدمات الصحة النفاسية يعمل بكامل طاقته الجراحية في منطقة أنسي آ بيتر (المقاطعة الجنوبية الشرقية)، على طول الحدود مع الجمهورية الدومينيكية. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر، تلقى أكثر من 6 328 شخصاً، من بينهم 3 737 من النساء والفتيات و 1 412 طفلاً دون سن العاشرة، استشارات وعلاجات طبية في عيادات متنقلة متكاملة تدعمها الأمم المتحدة.

54 - وتمشياً مع الأولويات الوطنية، قدم فريق الأمم المتحدة القطري الدعم إلى وزارة الصحة العامة والسكان فيما يتعلق بوضع الخطط التنفيذية لاستراتيجيتها الصحية المجتمعية للفترة 2021-2031 الرامية إلى تحسين خدمات الرعاية التي تُقدم في المجتمعات المحلية الضعيفة. ومن أولويات الخطة القبالة، حيث لا تُلَبَّى احتياجات البلد منها في الوقت الراهن إلا بنسبة 15 في المائة، حتى مع زيادة الطلب على القابلات. وفي إطار شراكة مع جامعة هايتي الحكومية ووزارة الصحة العامة والسكان، قدم الفريق القطري الدعم لبناء قدرات القابلات وإيفادهن وتنظيمهن، بما في ذلك تعيين موظفات في كلية القبالة. وسُفِّتحت ثلاثة مراكز إقليمية للتدريب في بورت أو برنس ولي كاي (المقاطعة الجنوبية) وليموناد (المقاطعة الشمالية)، بهدف تدريب ما يقرب من 120 قابلة سنوياً لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

55 - ولا يزال الوضع المتعلق بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في هايتي يثير القلق. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خرج البلد من موجة رابعة من حالات الإصابة بالفيروس بينما كان يستعد لموجة جديدة

محتملة بسبب متحور أوميكرون. وقد أثرت أزمة الوقود على إمكانية الحصول على الرعاية في المستشفيات وتقديمها، بما في ذلك العلاج بالأكسجين للمرضى الذين يعانون من إصابات حادة. وعلى الرغم من هذه التحديات، لا تزال جهود المراقبة والفحص والاستجابة المتعلقة بكوفيد-19 مستمرة. ففي الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى 14 كانون الثاني/يناير 2022، أُجري ما مجموعه 38 785 من الفحوص المختبرية، بيّنت 5 700 حالة إصابة مؤكدة. وإضافةً إلى ذلك، أبلغ عن 151 حالة وفاة. وتواصل أيضاً التطعيم ضد كوفيد-19، وإن كان ذلك بوتيرة بطيئة، بسبب إشكالات تشغيلية وانخفاض الطلب. وحتى 14 كانون الثاني/يناير، لم تبلغ نسبة التغطية الإجمالية بالتطعيم ضد كوفيد-19 للسكان المؤهلين إلا 1,7 في المائة لمن تلقوا الجرعة الأولى و 1,1 في المائة لمن أتموا عملية التطعيم. ومن المتوقع أن تُسجل زيادة في عمليات التطعيم في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، مع تكثيف جهود الاتصال لمعالجة مسألة التردد في أخذ التطعيم وتحفيز الطلب عليه.

56 - وأخيراً، تشير المراقبة الجارية إلى أنه لم يتم الإبلاغ عن أي حالات إصابة مؤكدة بالكوليرا في هايتي منذ كانون الثاني/يناير 2019. وستنظم حكومة هايتي مؤتمراً علمياً في أواخر شباط/فبراير للاحتفال بالذكرى مرور ثلاث سنوات عن آخر حالة إصابة مؤكدة. وسيعرض المؤتمر التقدم المحرز والدروس المستفادة في هايتي في السيطرة على هذه الفاشية في الفترة 2010-2019، ويقدم خطة متوسطة الأجل للقضاء المستدام على الكوليرا.

ثامنا - معلومات مستكملة عن تقييم ولاية البعثة

57 - في 29 كانون الأول/ديسمبر، عين الأمين العام مراد وهبة، من مصر، خبيراً مستقلاً لقيادة عملية تقييم الولاية المنوطة بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، على نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراره 2600 (2021). وقد أجرى فريق التقييم زيارته الأولى إلى هايتي في الفترة من 21 إلى 27 كانون الثاني/يناير. ومن المتوقع أن تُنقل نتائج التقييم إلى مجلس الأمن بحلول منتصف شهر نيسان/أبريل.

تاسعا - الاستغلال والانتهاك الجنسيان

58 - خلال الفترة من 1 أيلول/سبتمبر إلى 31 كانون الثاني/يناير، سجل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي اعداءً جديداً واحداً بوقوع استغلال وانتهاك جنسيين، يعود تاريخه إلى نشر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في البلد.

59 - وإدراكاً للمخاطر المتزايدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تنشأ في سياق استجابة إنسانية واسعة النطاق، نفذت شبكة الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، بقيادة المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، حملة وقاية متعددة الجوانب. والأعمال التي تقوم بها الشبكة لا تزال ذات أهمية بالغة، غير أن الأموال التي وردت لا تكفي لتمويل وظيفة منسق للشبكة، وهو ما يعرّض المكاسب التي تحققت للخطر.

60 - وبدعم من المنسق المقيم، نفذت المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وكبيرة موظفي حقوق الضحايا برامج مساعدة لصالح 36 طفلاً وُلدوا نتيجة لأعمال استغلال وانتهاك جنسيين ارتكابها موظفون من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي،

وكذلك لأمّياتهم. وكُنّفت كبيرة الموظفين أيضاً جهودها في مجال الدعوة بالتعاون مع الدول الأعضاء للمساعدة في التعجيل بتسوية الدعاوى المتعلقة ذات الصلة بإثبات الأبوّة ونفقة الأولاد.

61 - وأحاط مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي علماً بتقارير تفيد بوجود ضحايا للاستغلال والانتهاك الجنسيين على أيدي موظفين سابقين في البعثة ربما لم يتقدموا بادعاءاتهم لأنهم حسبما قيل لا يتقون في آليات الأمم المتحدة المتعلقة بالمساءلة والمساعدة. والمكتب ملتزم بثقافة المساءلة، بما في ذلك ما يتعلق بحالات الإخلال التي ارتكبت في الماضي، وقد واصل اتصالاته الخارجية لتشجيع الضحايا على الإبلاغ. ولصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين أهمية بالغة في تقديم مساعدة طويلة الأمد إلى الضحايا في هايتي.

عاشرا - ملاحظات

62 - لا يزال طابع التجاذب المستمر الذي يتسم به المشهد السياسي في هايتي يعوق إقامة أجواء الثقة والتسامح والحوار الضرورية لتنظيم عملية انتخابية سلمية وشفافة ولها مصداقية. وفي هذا الصدد، أرحب بالترام رئيس الوزراء المستمر بتعزيز الحوار من أجل زيادة توسيع نطاق توافق الآراء وإرساء رؤية مشتركة. وأحث جميع أبناء هايتي على الاتفاق على مشروع وطني يبيّر استعادة المؤسسات الديمقراطية الوطنية إلى نصابها ويعيد مسار البلد إلى طريق الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة والتنمية الشاملة للجميع.

63 - وإنني أدين بأشد العبارات التصاعد المثير للجزع في أعمال العنف في منطقة بورت أو برنس الحضرية، التي تدل على الآفة التي تمثلها العصابات بالنسبة للمجتمع الهايتي. فأعمال هذه الجماعات الإجرامية المسلحة لها تأثير كارثي على اقتصاد هايتي، وتهدد الحقوق الأساسية لجميع المواطنين الهايتيين، ولا سيما الحق في الحياة، وحرية التنقل، والعمل، والرعاية الصحية، والتعليم.

64 - فالمؤسسة الرئيسية المسؤولة عن أمن جميع الهايتيين، أي الشرطة الوطنية الهايتية، تعوقها ثغرات إنمائية، وافتقار مزمن إلى المعدات، ونذرة الدعم اللوجستي والمالي. ولذلك لا بد من أن تعجل السلطات الهايتية والشركاء الثنائيون والمؤسسات المتعددة الأطراف بوضع نهج فعال وتعاوني لضمان استمرار التأهيل المهني للشرطة الوطنية وترقية النساء في صفوفها. ولهذه الغاية، فإن عبارات الدعم الصادرة في الاجتماع الوزاري الدولي بشأن هايتي المعقود في 21 كانون الثاني/يناير تدعو إلى التفاوض، وإنني أنطلع إلى الزخم الذي ولّته لدعم تعزيز هذه المؤسسة الهامة التي تؤتي ثمارها.

65 - ولا يمكن التصدي للمشاكل الأمنية التي تواجه هايتي بفعالية من خلال أعمال الشرطة بمفردها. فنهج إنفاذ القانون ينبغي أن يُستكمل بإرادة سياسية واضحة، وإحداث التحول على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وأنشطة إعادة الإدماج بهدف إيجاد فرص العمل ودّر الإيرادات على نطاق البلد ككل، وبالأخص في الأحياء الأشد تضرراً من عنف العصابات. وقد اعتمدت السلطات الهايتية استراتيجية وطنية للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية تقوم على هذا النهج الكلي، وعليها الآن أن تكفل تنفيذها بسرعة ودقة ببذل جهود على نطاق الحكومة بأكملها. وفي هذا الصدد، أرحب بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل إعادة تنشيط مبادرات الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، بطرق منها تعيين منسق وطني للإشراف على هذا المسعى. والأمم المتحدة مستعدة لدعم تعزيز هذه العملية عن طريق تقديم المشورة والخبرة التقنية، وبلاستخدام الاستراتيجي للتمويل المقدم من صندوق بناء السلام.

66 - ويتعين أيضاً بذل جهود متواصلة للتصدي للتحديات المزمنة التي تؤثر في نظام العدالة في هايتي. وأشجع السلطات الوطنية على مواصلة إعطاء الأولوية لمكافحة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، وتنفيذ التشريعات المتعلقة بالمساعدة القانونية تنفيذاً كاملاً بإنشاء مكاتب للمساعدة القانونية في جميع الدوائر القضائية الثماني عشرة المنتشرة في البلد. وأحث الحكومة كذلك على تخطي حالة الجمود في تنفيذ الإصلاحات الرئيسية لقطاع العدالة، ولا سيما تفعيل الجهود الرامية إلى تيسير ودعم دخول قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية حيز النفاذ في الوقت المناسب.

67 - وفي الوقت نفسه، ما زال يتعين أن تصبح المؤسسات الهايتية أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة. ولتحقيق هذه الغاية، أشجع حكومة هايتي بقوة على مواصلة جهودها المبذولة لضمان أن تتصدى آليات الإشراف والمؤسسات القضائية للفساد والإفلات من العقاب بفعالية، وأن تتولى التعجيل بتقديم المسؤولين عن ارتكاب الجرائم في القضايا ذات الدلالة الرمزية، وكذلك عن اغتيال الرئيس موييز، إلى العدالة.

68 - وبدعم من نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" القوي، يلاحظ تقدم تدريجي في التصدي للتحديات المنهجية والعقبات الهيكلية التي تحول دون تقدم البلد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فثمة زخم يتحقق ببطء في التصدي للفساد، وتُبدل جهود نحو إحداث تحول اقتصادي، وإضفاء الطابع المؤسسي على السياسات العامة المتكاملة التي تعود بالنفع على أشد الفئات ضعفاً وتعزز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ولتحقيق مزيد من التأثير، أدعو شركاء هايتي الدوليين إلى دعم هذه المبادرات، ومما يبعث على التفاؤل المناقشات التي تجري بين الحكومة والأمم المتحدة والجهات الشريكة في التنمية بشأن النهج التي تعزز فعالية التنمية وأثرها وتتنبّط أطر تنسيق المعونة. وأرجّب بالحوار القادم مع شركاء البلد الإنمائيين لتعزيز فعالية إيصال المعونة.

69 - وأحث الدول الأعضاء والجهات الشريكة في التنمية على تقديم دعم قوي لاحتياجات التعافي من الزلزال، بما في ذلك في مؤتمر المانحين الرفيع المستوى الذي نظّمته حكومة هايتي، بدعم من الأمم المتحدة. وآمل أن يبدي العالم تضامنه مع شعب هايتي، وهو يسعى جاهداً إلى التعافي على نحو أفضل.

70 - وفي هذا العام، سيحتاج أكثر من 40 في المائة من أبناء هايتي إلى المساعدة الإنسانية. فبالنظر إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من خطر انعدام الأمن الغذائي يبلغ حوالي 4,4 ملايين شخص، ووجود الاحتياجات الإنسانية المتعلقة بزلزال 14 آب/أغسطس 2021، وأن عنف العصابات شَرَدَ أكثر من 19 000 شخص في المقاطعة الغربية، فإن من الأهمية بمكان توفير التمويل الإنساني الكافي لتلبية جميع الاحتياجات، بما في ذلك الاحتياجات التي كانت قائمة قبل الكارثة الطبيعية الأخيرة التي حلت بهايتي. ولذلك، أحث الدول الأعضاء على سد العجز القائم في التمويل الإنساني. وأدعو السلطات الوطنية كذلك إلى الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال توفير الحماية للأشخاص الذين هم في حاجة إليها، بسبل منها مواصلة إتاحة إمكانية وصول العاملين في مجال تقديم المعونة إليهم دون عوائق.

71 - وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن شكري لممثلي الخاصة لهايتي، هيلين ميغير لا لايم، ونائب الممثلة الخاصة والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، برونو لوماركي، وجميع أفراد الأمم المتحدة في البلد على عملهم الدؤوب وتقانيهم في العمل.